مبادرة آسيا الجديدة:
الجوانب الرئيسة لانفتاح تركيا على آسيا

نوح يلماز*

مساعد وزير الخارجية، تركيا.

ملخص: تحوّل مركز ثقل العالم من المحيط الأطلسي إلى آسيا خلال العقد الماضي، فبرزت القارة الآسيوية بوصفها المركز الجيوسياسي والجغرافي الاقتصادي للعالم، إذ شهدت تحوّلاً ملحوظًا. وهذا التحوّل يعيد تشكيل توازن القوى العالمي. وتمثل مبادرة آسيا الجديدة، التي أطلقتها وزارة الخارجية التركية في عام 2019، رؤية البلاد الشاملة والشاملة والمنهجية لآسيا على المدى الطويل. سيحلّل هذا البحث وجهة نظر تركيا الشاملة تجاه القارة الآسيوية وتناقش الديناميكيات الرئيسة للمبادرة.

الكلمات المفتاحية:آسيا، تركيا، الانفتاح التركي، الصين.

Asia Anew Initiative:
Main Aspects of Türkiye's Asia Opening

NUH YILMAZ*

ORCID NO :0009-0008-5691-270X

*Deputy Minister of Foreign Affairs, Türkiye.

ABSTRACT: *The center of gravity in the world has shifted from the Atlantic to Asia over the last decade. The Asian continent has emerged as the geopolitical and geo-economic hub of the world, undergoing a remarkable transformation. This transformation is reshaping the global balance of power. The Asia Anew Initiative, launched in 2019 by the Ministry of Foreign Affairs of Türkiye, represents the country's comprehensive, long-term, holistic, and systematic vision for Asia. This article will analyze Türkiye's overall perspective on the Asian continent and discuss the main dynamics of the initiative.*

Keywords: *Asia, Türkiye, Turkish openness, Chins.*

رؤيـــة تركيـــة
2024-(2/13)
9 - 22

DOI:10.36360/1560-013-002-002

لمحة عامة عن وجهة نظر تركيا تجاه آسيا

أصبحت تركيا في حقبة ما بعد الحرب الباردة، واحدة من الدول الرائدة التي تحاول تنويع أهداف سياستها الخارجية، والتواصل من خلال التعددية، وبنظرة متعددة الأبعاد. وأحد الأمثلة المهمة جدًّا على هذا التوجه كان تجاه جمهوريات آسيا الوسطى التي ظهرت بعد تفكك الاتحاد السوفييتي. نجحت الرؤية المتعددة الأبعاد لتركيا في نشر عناصر القوة الناعمة في هذه المنطقة؛ لزيادة نفوذها بشكل منهجي في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وفي منظور تركيا المحدث بعد الحرب الباردة، لم يعد يُنظَر إلى مناطق مثل إفريقيا وآسيا على أنها «بعيدة ومثيرة للمشكلات»، بل يُنظَر إليها ضمن شراكات محتملة أقامت معها تركيا علاقاتها، ووسعت علاقاتها في المجالات السياسية والاقتصادية، وتتصرف بشكل مشترك عند الضرورة.

وبالإضافة إلى تواصلها الموسع مع إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا الوسطى، قامت تركيا بصياغة نهج جديد في السياسة الخارجية تجاه آسيا. تتابع تركيا عن كثب التطورات في مناطق آسيا والمحيط الهادئ، التي تؤدّي دورًا مهمًّا في السلام والاستقرار العالميين والإقليميين. وفي هذا الإطار، ترى تركيا أن التحديات التي تواجهها المنطقة تتطلب التعاون بدلًا من الاستقطاب، وتدعم المخططات الثنائية والصغرى والمتعددة الأطراف. علاوة على ذلك، تُولي الدولة أهمية لشفافية المبادرات الإقليمية وشموليتها وخلق أوجه التآزر فيما بينها. وتعتقد تركيا أيضًا أنه لا ينبغي إجبار دول المنطقة على الانحياز إلى أي طرف. ومن ثم، فإن تركيا تبني تعاونها مع دول المنطقة على مبادئ المنفعة المتبادلة والشراكة المتساوية، وتهدف إلى زيادة التعاون الثنائي والإقليمي في إطار المبادئ والأولويات المشتركة. وبالنظر إلى التاريخ الاستعماري لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، فمن الجدير بالذكر أن تركيا، التي ليس لديها أي ماض استعماري، تتمتع بمزايا كبيرة في تعزيز الثقة بما يتماشى مع هذه المبادئ.

إن الهدف الأساسي لمبادرة آسيا الجديدة هو إنشاء نفوذ تركيا وتعزيزه، ودعم قدرتها على التأثير في التطورات في أنحاء المنطقة بأكملها. وفي هذا الإطار، لا يُنظَر إلى المنطقة بوصفها سوقًا للتصدير فحسب، بل بوصفها منطقة لتنمية علاقات قوية وإيجابية مع البلدان أيضًا؛ أي القوى الآسيوية الصاعدة ذات الأهمية السياسية العالمية. وتحدّد المبادرة أيضًا فرص التعاون التي يمكنها معالجة النقص التكنولوجي، ونقص رأس المال بوصف ذلك هدفًا حاسمًا. وفي هذا السياق، تتمتع المبادرة بنهج واقعي يعتمد على الاستخدام الفعال والكفء للموارد المحدودة. ومن المهم أن تكون المبادرة (المبادرات) السياسية

لتركيا في المنطقة مدعومة بأبعاد اقتصادية/ تجارية وثقافية، وإذا أمكن، أن تكملها فرص التعاون الأمني، ويجري تنفيذها في إطار شامل.

إن علاقات تركيا مع آسيا في حالة تطور مستمر. تضم أنقرة واحدة من أكبر خمس شبكات دبلوماسية على مستوى العالم، ولديها حاليًّا 30 سفارة و24 قنصلية داخل المنطقة التي تشملها مبادرة آسيا الجديدة. أنشأت تركيا تمثيلاً على مستوى السفارة في جميع الدول الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان). وتؤكد هذه الحقيقة التزام تركيا الكبير بعلاقاتها الدبلوماسية مع القارة الآسيوية. وبالإضافة إلى البعثات الدبلوماسية، جرى أيضًا إنشاء آليات تعاون مهمة على مختلف المستويات مع دول آسيا.

وفي هذا السياق، فإن العلاقات مع أذربيجان وجورجيا وباكستان وأوزبكستان وكازاخستان وقيرغيزستان في مستوى «مجلس التعاون الإستراتيجي رفيع المستوى»، في حين أن العلاقات مع إندونيسيا وماليزيا واليابان وسنغافورة وكوريا الجنوبية في مستوى «الشراكة الإستراتيجية» بالإضافة إلى ذلك، تحقق توقيع اتفاقيات التجارة الحرة مع العديد من دول المنطقة، مثل ماليزيا في أغسطس 2015، وسنغافورة في أكتوبر 2017، وكوريا الجنوبية في يناير 2020.

مبادرة آسيا الجديدة

قبل شرح مبادرة آسيا الجديدة، من المهم أن نؤكد الأهمية العالمية المتزايدة للقارة الآسيوية، وقد كان القرنان التاسع عشر والعشرون قرني القارتين الأوروبية والأمريكية على التوالي، وكانت بلدان هاتين القارتين رائدة في تغييرات وتحولات كبيرة في النظام الدولي. ومع ذلك، فمن الحقائق التي لا يمكن إنكارها أن آسيا أصبحت مركز ثقل العالم في القرن الحادي والعشرين.

واليوم، يعترف العديد من الدول بحقيقة مفادها أن القرن الحادي والعشرين سيكون «القرن الآسيوي»؛ لذلك تعمل هذه الدول على رفع مكانة القارة الآسيوية ضمن أجندات سياستها الخارجية.[1] ومن ثَمّ تسعى جميع الاقتصادات المتقدمة جاهدة إلى تعزيز فعاليتها وتأمين موطئ قدم لها في أسواق هذه المنطقة الصاعدة باستمرار. وبعبارة أخرى، بغض النظر عن الاختلافات بين الدول الآسيوية، فإن القارة ككل تكتسب مكانة مركزية في العلاقات الدولية وتصبح مسرحًا لمنافسة القوى العظمى العالمية. والأمر الأكثر وضوحًا هو أن الولايات المتحدة والصين كانتا رائدتين في منافسة القوى العظمى في المنطقة، في حين تتابعهما روسيا والهند عن كثب وتحاولان تحقيق مكاسب. ولا تستطيع تركيا، التي

تنتهج سياسة خارجية ديناميكية واستباقية ولديها طرق تربط بين آسيا وأوروبا، أن تغمض عينيها عن هذا الواقع.

وكجزء من المواجهة تجاه آسيا، أصبحت تركيا في عام 2013 شريكًا في الحوار مع منظمة شنغهاي للتعاون (SCO)، وواصلت لاحقًا تنويع علاقاتها مع الجهات الحكومية الأخرى في آسيا. ومع ذلك، في أوائل عام 2010، كانت لا تزال هناك حاجة إلى إسباغ الطابع المؤسسي على هدف التنويع هذا. وهكذا، جرى طرح رؤية تركيا الشاملة والطويلة الأمد والمنهجية لآسيا من خلال مبادرة آسيا الجديدة. وقد جرى الإعلان عن المبادرة للجمهور من قبل وزير الخارجية السابق مولود تشاووش أوغلو في عام 2019. وتهدف المبادرة إلى تعزيز علاقات تركيا مع القارة الآسيوية والقيام بدور نشط في القارة. وبوصفها وثيقة رؤية، تهدف مبادرة آسيا الجديدة إلى تطوير التعاون رفيع المستوى، لا في مجال التجارة فقط، بل في العديد من المجالات الأخرى أيضًا مثل الدفاع، والطاقة، والتكنولوجيا المتقدمة. وتهدف تركيا من خلال هذه المبادرة إلى الاستفادة بشكل أكثر فعالية من الفرص التي خلقتها التطورات في آسيا، وإمكانات التعاون الناشئة، وتعزيز علاقاتها مع دول المنطقة بشكل أكثر منهجية واتساقًا على أساس إستراتيجية شاملة. وبهذه الطريقة، لن تمكن هذه المبادرة تركيا من الارتقاء بعلاقاتها مع القارة الآسيوية إلى مستوى جديد فحسب، بل ستسهم أيضًا في تعزيز مكانتها بوصفها شريكًا موثوقًا به في آسيا.

ويجري تنفيذ المبادرة من خلال مشروعات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل يمكن أن تتكيف مع ديناميكية القارة، ويمكن تكييفها وفقًا للتطورات. وتتألف خطط الأنشطة من حوالي 1100 عنصر، التي تُعَدّ مفيدة لإعطاء الأولوية في الفترة 2024–2026 للبلدان الواقعة في جغرافية «آسيا الجديدة»، وقد جرت الموافقة عليها من قبل المؤسسات والمنظمات المعنية في 12 مارس 2024.

ومن ناحية أخرى، فإن سياسات تركيا في آسيا لا تعتمد على الدولة فحسب، بل تؤكّد أيضًا تطوير العلاقات المؤسسية مع المنظمات الدولية الكبرى في هذه الجغرافيا الشاسعة. تعمل تركيا على تعزيز مشاركتها مع المنظمات الإقليمية، وتهدف المبادرة إلى المشاركة بشكل أكثر ديناميكية مع المنظمات والمنتديات الإقليمية في آسيا. وفي هذا السياق، تواصل تركيا تعاونها القائم على المشروعات مع رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، التي أنشأت معها شراكة حوار قطاعية في عام 2017، مع اتخاذ خطوات لتعزيز المشاركة السياسية بما يتماشى مع هدف أن تصبح شريك حوار لرابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان).[2] تؤدّي تركيا دورًا نشطًا في عمل منظمات مثل مؤتمر التفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا (CICA)،

وحوار التعاون الآسيوي (ACD)، والجمعية البرلمانية الآسيوية (APA)، ورابطة دول حوض المحيط الهندي (إيورا)، كما تنفذ أنقرة مشروعات مشتركة، وتشارك في المنتديات المواضيعية على مدار العام، وبخاصة مؤتمرات المركز الإقليمي لمكافحة الإرهاب (RATS) التابع لمنظمة شنغهاي للتعاون، التي تُعَدّ أنقرة شريك حوار فيها.

> **تركز تركيا على منظور تقديم حلول إقليمية للمشكلات الإقليمية كما أن تبني الخصوصية الإقليمية من شأنه أن يساعد في الإسهام في رفع مستوى النظام الدولي إلى صيغة أكثر شمولاً وفعالية وعدالة وأمانًا**

يعيش النظام العالمي اليوم أزمات ذات طبيعة معقدة، وهو غير قادر أيضًا على تقديم حلول فعالة لها. بعبارة أخرى، إن آليات الحوكمة العالمية الحالية غير قادرة على معالجة التحديات العالمية في الوقت المناسب وبشكل عادل وفعال. وآسيا ليست استثناءً من هذه القضية العالمية. ويُعَدّ أحد الأسباب الأساسية لهذا المأزق، وبخاصة فيما يتعلق بآسيا، هو أن القوى العالمية تتعامل مع المنطقة وفق أولويات عالية المستوى لمصالحها، الأمر الذي يجعل التوصل إلى مواقف مربحة للجانبين أمرًا بالغ الصعوبة.

من جهة تركيا، فإنها تركز على منظور تقديم حلول إقليمية للمشكلات الإقليمية. إن تبني الخصوصية الإقليمية من شأنه أن يساعد في الإسهام في رفع مستوى النظام الدولي إلى صيغة أكثر شمولاً وفعالية وعدالة وأمانًا، وقادرة على التصدي للتحديات العالمية والإقليمية الحالية. لهذا السبب، ومن خلال فهم قائم على الخصوصية الإقليمية، تقود تركيا الجهود المبذولة لحل المشكلات في جميع المناطق من خلال دمج الأساليب والجهات الفاعلة والمنصات الجديدة. تسعى تركيا إلى إقامة علاقات أوثق وعضوية مع شركائها الإقليميين لتعزيز الملكية والمبادرات الإقليمية. ومن ثم، فسوف تعمل تركيا على تعزيز علاقاتها مع رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) أيضًا، وستحاول الارتقاء بعلاقاتها من مستوى «شريك حوار» إلى مستوى أعلى.

تجدر الإشارة إلى أن المبادرة مدعومة بأنشطة ودراسات أكاديمية مختلفة. ويشجع مركز الدراسات الإستراتيجية (SAM)، في وزارة الخارجية التركية الدراسات في هذا الجانب، ويحاول إثراء انفتاح تركيا على القارة الآسيوية فكريًا بأفكار ومقترحات من الأوساط الأكاديمية.[3] والحقيقة أن ورشة العمل التي حملت عنوان «مبادرة آسيا الجديدة» التي نظمها المركز في أنقرة بعد أربعة أشهر من الإعلان عن المبادرة، أعطت للمبادرة طابعًا مؤسسيًا من جهة، ورفعت اهتمام الأوساط الأكاديمية بالموضوع ومكانته وثقله، وزادت القارة الآسيوية في دراسات العلاقات الدولية من جهة أخرى.

في عام 2020، أدت جائحة كوفيد19- التي أثرت في العالم أجمع، إلى تباطؤ العمل في مبادرة آسيا الجديدة ومنع تنفيذها الكامل في السياسة الخارجية. وفي النظام الجديد بعد الوباء، قامت تركيا بتسريع جهودها تجاه المبادرة من خلال الاستفادة من مزايا موقعها الإستراتيجي. وقد أثر الوباء في عام 2020 بشكل عميق في الاقتصاد الدولي، وأدّى إلى انكماشات كبيرة في الاقتصادات الوطنية. ومع ذلك، أظهرت أرقام النمو في نهاية العام أن الصين لا تزال عند مستوى إيجابي. ويُعَدّ هذا أحد أهم المؤشرات على أن مبادرة آسيا الجديدة ستستمر في الحفاظ على أهميتها في نظام ما بعد الوباء.

وتجدر الإشارة إلى أن مبادرة آسيا الجديدة لها أيضًا مكانة مهمة في أنشطة حل النزاعات والوساطة في تركيا. ومن المحتمل أن تتفاقم المشكلات القائمة بين دول المنطقة وتتحول إلى صراعات. وتركيا هي إحدى الدول التي تحتفظ بميزة كونها شريكًا للحوار البناء. إن الدور الرائد والنشط الذي تؤدّيه تركيا في مبادرات الوساطة في منصات مثل الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) ومنظمة التعاون الإسلامي (OIC) يزيد من أهميتها في النزاعات في القارة الآسيوية، ويتيح تبادل الخبرات.

وفي هذا السياق، تهدف تركيا إلى التوسط أو إنشاء قنوات حوار بين الأطراف في مختلف الصراعات التي تهمّ السياسة الآسيوية. ومن خلال إعطاء الأولوية للمساعدات الإنسانية، قدّمت تركيا أيضًا مساعدات إنسانية بقيمة 70 مليون دولار منذ عام 2012 لمسلمي الروهينغا في مخيمات اللاجئين في بنغلاديش، الذين يزيد عددهم عن مليون شخص، وتغطي الرعاية الصحية والبنية التحتية والتعليم والمأوى والاحتياجات الإنسانية الأساسية. ومن التطورات الجديرة بالملاحظة تشغيل الآليات الثلاثية، كما هو الحال في باكستان وأفغانستان، والدور النشط الذي أدّته تركيا في عملية السلام في جنوب الفلبين. ويرأس السفراء الأتراك هيئة نزع السلاح المستقلة (IDB)، التي تعمل ضمن نطاق عملية السلام في جنوب الفلبين، منذ عام 2014.

يرتبط البعد الأخير الذي يتعين علينا أن نذكره في سياساتنا تجاه آسيا بنهج تركيا العام تجاه تحسين العلاقات مع الدول الأقل نموًّا. بفضل 100 عام من الخبرة التنموية منذ إنشاء الجمهورية، تتمتع تركيا بخبرة كبيرة في حل المشكلات التي تواجهها أقل البلدان نموًّا، والتعاون مع العديد منها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بما يتماشى مع السياسة الخارجية العامة المتمثلة في تبادل المعرفة، وهذا يشكّل عنصرًا مكمّلاً لإستراتيجية تركيا في آسيا.

بالإضافة إلى هذه الملاحظات المهمّة، من المهمّ أن نلاحظ أن مبادرة آسيا الجديدة تشمل أبعادًا تاريخية واقتصادية وإستراتيجية مختلفة لتركيا. إن دراسة هذه الأبعاد عن كثب ستوفّر نظرة ثاقبة لدور المبادرة ضمن سياسة تركيا تجاه آسيا.

الأبعاد التاريخية

تتمتع تركيا بعلاقات تاريخية ولغوية مع آسيا، وهذا يؤكد العلاقات الطويلة الأمد مع المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، تعززت روابط تركيا التاريخية مع المنطقة من خلال تفاعلات الإمبراطورية العثمانية مع المسلمين المقيمين في إندونيسيا وماليزيا الحاليتين خلال القرن السادس عشر. كان مسلمو جنوب آسيا ينظرون إلى الحملة الهندية بقيادة سليمان القانوني على أنها حامية ضد التهديد البرتغالي، وهي ذكرى لا تزال قائمة حتى يومنا هذا. وقد أُسِّست أول قنصلية في سيلان (سريلانكا الآن) في عام 1864، وقامت الفرقاطة أرطغرل بزيارة ملحوظة إلى ميناء كولومبو في عام 1889.[4]

وعلى هذا النحو، تتمتع تركيا بعلاقات تاريخية وثقافية واقتصادية طويلة الأمد مع القارة الآسيوية ودولها. وفي هذا الصدد، لا تهدف المبادرة إلى اكتشاف تركيا جغرافيا جديدة من الصفر، بل إلى «العودة» إلى منطقة كانت تربطها بها علاقات قوية ذات يوم. ولا ينبغي لنا أن نفسّر هذه المبادرة بوصفها اتجاهًا جديدًا في السياسة الخارجية التركية، بل بوصفها تركيزًا أكثر شمولاً ومنهجية على المنطقة. ولهذا السبب، تهدف المبادرة أيضًا إلى تنويع علاقات تركيا وتعميقها مع الدول الآسيوية التي تربطها بتركيا علاقات تاريخية وثقافية وثيقة من خلال مشروعات العلوم والتعليم والثقافة والفنون والرياضة التي من شأنها ربط الناس.

الأبعاد الاقتصادية

نتيجة لعمليات التنمية الاقتصادية في آسيا على مدى السنوات العشرين الماضية، فإن المركز الاقتصادي للعالم يتحوّل نحو هذه المنطقة. ووفقًا لتوقعات البنك الدولي وستاندرد آند بورز غلوبال، من المتوقع أن ترتفع حصة منطقة آسيا والمحيط الهادئ في الاقتصاد العالمي إلى 42٪ بحلول عام 2040. وبالإضافة إلى اللاعبين الرئيسين مثل الصين واليابان، فإن هذا المحور الاقتصادي يتسارع، مع تحقيق كوريا الجنوبية والهند وماليزيا وسنغافورة والعديد من الدول الأخرى خطوات ملحوظة. على مدى السنوات العشرين الماضية ازدهرت نماذج النمو في دول جنوب آسيا وشرق آسيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ لهذا فإن أحد أهم أبعاد مبادرة آسيا الجديدة التركية هو الاقتصاد والتجارة. ترتكز المبادرة على مبادئ المصالح المشتركة والمكاسب المتبادلة. وتشمل أهدافها الأساسية زيادة وتنويع التجارة مع الدول الآسيوية وموازنتها، فضلاً عن زيادة الاستثمارات المتبادلة.

ومن الضروري بالنسبة لتركيا أن تصبح العلاقات الاقتصادية والتجارية مع القارة الآسيوية أكثر توجّهًا نحو التصدير. وتعاني تركيا عجزًا تجاريًّا خارجيًّا كبيرًا في العلاقات التجارية الحالية مع الدول الآسيوية، وبخاصة مع الصين والهند. وفي هذا الصدد، فإن الرؤية المطروحة مع مبادرة آسيا الجديدة ستمكّن القارة من عدّها سوقًا للتصدير، وإزالة الخلل في العلاقات التجارية. وعلى الرغم من أنه من غير المرجح أن تتمكن تركيا من إغلاق عجزها التجاري الخارجي على المدى القصير أمام العمالقة الاقتصاديين مثل الصين والهند، إلّا أنها تتمتع بالقدرة على زيادة حجم تجارتها الخارجية من خلال الحصول على حصة أكبر في سوق الدول المستوردة الأضعف. بالإضافة إلى ذلك، فإن زيادة عدد السائحين القادمين إلى تركيا من الدول الآسيوية في السنوات الأخيرة يُعَدّ

عاملاً يساعد في القضاء على هذا الخلل. فبينما جاء 28 ألف سائح فقط من الصين إلى تركيا في عام 2002، وصل هذا العدد إلى 426 ألفًا في عام 2019، قبل الوباء.

وتشكل الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (RCEP)، التي تضم دولاً كبرى مثل اليابان والصين وكوريا الجنوبية ونيوزيلندا وأستراليا– أكبر سوق حرة في العالم. وتتطلب مبادرة آسيا الجديدة أيضًا مراقبة دقيقة للتشكيلات الجديدة، مثل الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة، وفهم الفرص التي قد تقدمها.

ولا بدّ من التأكيد في هذه المرحلة أن مبادرة آسيا الجديدة التي أطلقتها تركيا لا تتعلق بالصين فحسب، على الرغم من أنها صاحبة ثاني أكبر اقتصاد في العالم. وعلى الرغم من أن دولاً مثل الصين واليابان وكوريا الجنوبية تقع في قلب المبادرة، إلا أن دول جنوب شرق آسيا لها أيضًا مكانة مهمة في هذه المبادرة. وفي الواقع، هناك 10 دول في منطقة جنوب شرق آسيا يبلغ عدد سكانها 650 مليون نسمة، ويبلغ إجمالي سوقها حوالي 3 تريليون دولار. وفي هذا الصدد، تضمّ المنطقة الدول الواعدة في القارة الآسيوية. ولا ينبغي لنا أن نتوقع من تركيا، التي تنتهج سياسة خارجية متعددة الأطراف ومتعددة الأبعاد، أن تظل غير مستجيبة لمثل هذه السوق. في عام 2019، وهو العام الذي جرى فيه الإعلان عن مبادرة آسيا الجديدة، قام الرئيس رجب طيب أردوغان بثلاث زيارات رسمية إلى روسيا، وواحدة إلى كلّ من الصين واليابان وطاجيكستان وإيران وقيرغيزستان وأوزبكستان وكوريا الجنوبية، واستضاف رئيس إيران ورئيس وروسيا في أنقرة. كما زار وزير الخارجية السابق تشاووش أوغلو إندونيسيا في الفترة من 20 إلى 22 ديسمبر 2020 وبنغلاديش في الفترة من 22 إلى 23 ديسمبر 2020. وقام وزير الخارجية التركي، هاكان فيدان، بزيارة إندونيسيا وماليزيا في الفترة من 13 إلى 16 يوليو 2023 لحضور الاجتماع الثلاثي للشراكة والحوار القطاعي بين الآسيان وتركيا، بعد 10 أيام فقط من توليه منصبه الوزاري.[5]

كما سافر أيضًا إلى كازاخستان في 11 سبتمبر 2023، وإلى قيرغيزستان وطاجيكستان في بداية عام 2024. وتدل هذه المشاركات الدبلوماسية على التزام تركيا المستمر بإقامة تعاون متعدد الطبقات ومتعدد الجهات الفاعلة داخل المنطقة.[6]

الأبعاد الاستراتيجية

إن موقع تركيا الجيوسياسي يوصلها لأقصى شرق أوروبا وأقصى غرب آسيا. وتتطلب الاستفادة الجيدة من هذا الموقف إقامة مستوى عالٍ من العلاقات مع القارتين. وفي القرن الحادي والعشرين، لن تتمكن أي دولة لا تتمتع بعلاقات جيدة مع القارة الآسيوية

من تحقيق موقع إستراتيجي في النظام العالمي الجديد. تتمتع تركيا بميزة لا تتمتع بها الدول الأخرى؛ بسبب موقعها الجغرافي. وتقدم مبادرة آسيا الجديدة رؤية وخريطة طريق من شأنهما أن تمكن البلاد من استغلال ميزتها الجغرافية بشكل جيد وصحيح.[7]

بدأ الصراع الجيوسياسي في آسيا يتشكل من خلال المنافسة بين القوى العظمى بين الصين والولايات المتحدة. ومن المهم بالنسبة لتركيا أن تضع نفسها بطريقة لا تجعلها جزءًا من هذا الصراع، بل تمكنها من الاستفادة من الفرص التي سيخلقها. في الواقع، نرى أن دول المنطقة تسعى إلى التخفيف من مخاوف بكين الأمنية الإقليمية، وتحاول الولايات المتحدة موازنة مخاوفها مع استثماراتها في مجال الدفاع. ومن هنا، توفر هذه التطورات فرصًا مهمة لصناعة الدفاع في تركيا. وبالنسبة لدول جنوب شرق آسيا بشكل خاص، توفر منتجات صناعة الدفاع التركية مصدرًا فريدًا لتنوع العرض في مجال الدفاع من حيث السعر والأداء.

تتبوّأ مبادرة آسيا الجديدة مكانة مهمة في علاقات تركيا مع جمهوريات آسيا الوسطى ومنظمة الدول التركية. ولن يكون من المبالغة القول: إن العلاقات التي أُقيمت مع الجمهوريات التركية في التسعينيات شكّلت جوهر الانفتاح على آسيا. واليوم، تستمر الأهمية المعلقة على آسيا الوسطى، وأصبحت منظمة الدول التركية واحدة من الملفات ذات الأولوية في السياسة الخارجية التركية. إن كل تفاعل وتواصل مع الدول الأعضاء والدول المراقبة في منظمة الدول التركية خلال الانفتاح الآسيوي سيسهم في شراكات تركيا.

تقع تركيا في مركز طرق النقل من أوروبا إلى آسيا؛ لذا فهي تمثّل جزءًا من الثقافتين الآسيوية والأوروبية. ومع استمرار الحرب في الشمال، والمشكلات الأمنية على الطرق البحرية، تُعَدّ تركيا الطريق الأقصر والأكثر أمانًا من آسيا إلى الغرب. ومن المحتّم أن تدرج البلاد هذا الواقع في سياستها الخارجية. ولاسيّما أن تحقيق مشروعات الاتصال مثل الممر الأوسط، الذي سيربط آسيا بأوروبا ويعزز تكامل بلدان منطقة التجارة الحرة- سوف يسهم في إسباغ الطابع المؤسسي على مبادرة آسيا الجديدة. ويُعَدّ توقيع «مذكرة التفاهم حول مواءمة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير في مبادرة الممرّ الأوسط البحري في القرن الحادي والعشرين» في عام 2015 أمرًا مهمًّا لمواءمة مشروع «الممر الأوسط» الذي اقترحته تركيا مع مبادرة «الحزام والطريق» الصينية. كان وصول أول قطار تصدير من تركيا إلى الصين في مدينة شيآن، في 19 ديسمبر 2020 الوجهة النهائية، بمثابة علامة فارقة مهمة في التجارة التركية والتواصل المتنامي مع القارة الآسيوية. وقد لُوحِظ أنه أحد الإنجازات الرئيسة لنهج «آسيا الجديدة» الذي تنتهجه أنقرة.

وأخيرًا، ينبغي النظر إلى مبادرة آسيا الجديدة بوصفها تجسيدًا لنهج السياسة الخارجية المتعدد الطبقات والأبعاد الذي تتبناه تركيا، ويتماشى مع ديناميكيات عالم متعدد الأقطاب. وستسمح هذه المبادرة لتركيا بتكثيف تركيزها على القارة الآسيوية وتعزيز دورها بوصفها قوة مركزية موحّدة تربط بين الغرب والشرق.[8]

خاتمة

كما ذكرنا سابقًا، لا يمكن للدولة التي تفتقر إلى علاقات متينة مع القارة الآسيوية تأمين موقع إستراتيجي في النظام العالمي الجديد في القرن الحادي والعشرين. ومن هنا فلا بدّ من الاعتراف بمبادرة آسيا الجديدة التي أطلقتها تركيا باعتبارها إنجازًا كبيرًا جاء في الوقت المناسب، ويعكس متطلبات العصر الحالي وفرصه. نفّذت تركيا، بوصفها جزءًا تاريخيًّا من آسيا هذه المبادرة؛ لتأخذ مكانها في هذا الصعود للقارة. ومع انهيار الاتحاد السوفييتي سعت تركيا إلى تعزيز علاقاتها مع جمهوريات آسيا الوسطى على أسس ثقافية واقتصادية وسياسية، ومن ثَمّ شكّلت جوهر الانفتاح على آسيا. ومع عملية العولمة التي اكتسبت زخمًا منذ التسعينيات فصاعدًا، ظهرت جهات فاعلة جديدة، وفرص جديدة في آسيا والشرق الأقصى، وهذا دفع تركيا إلى تحويل اهتمامها إلى ما هو أبعد من المنطقة التركية.

من المهم أن ندرك أن تركيا تتمتع بالعديد من المزايا على الدول الغربية فيما يتعلق بالقارة الآسيوية. ونظرًا لروابطها التاريخية العميقة الجذور وافتقارها إلى الماضي الاستعماري- تستطيع تركيا بناء الثقة بسهولة أكبر مقارنة بالجهات الفاعلة الدولية الأخرى. ومن هنا تبرز تركيا شريكًا طبيعيًّا يمكن الاعتماد عليه لدول المنطقة. علاوة على ذلك، يوفّر الموقع الجغرافي لتركيا ميزة كبيرة، وهذا يعزز إمكانية الاتصال. بالإضافة إلى ذلك، من المناسب النظر في التحديات المحتملة التي تواجه مبادرة آسيا الجديدة في تركيا. ومن الجدير بالذكر أن هناك تراجعًا في الاهتمام بمبادرة الحزام والطريق الصينية، التي أُطلِقت في نهاية عام 2013، سواء على المستوى الدولي أم داخل الصين نفسها. في هذه المرحلة، من المهم ألا يتمّ إدراج مشروعات تركيا مثل الممر الأوسط ضمن مبادرة الحزام والطريق. بالإضافة إلى ذلك، من الأهمية بمكان أن تعمل مؤسسات الدولة والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني معًا بالتنسيق مع وزارة الخارجية؛ لضمان نجاح مبادرة آسيا الجديدة على المدى الطويل. وستكون مسؤولية نجاح المبادرة بيئة عمل شاملة يشارك فيها المجتمع المدني والجامعات أيضًا.

الهوامش والمراجع:

1. Recep Tayyip Erdoğan, A Fairer World is Possible, (İstanbul: Turkuvaz Yayınevi, 2021).
2. Hakan Fidan, "Turkish Foreign Policy at the Turn of the 'Century of Türkiye': Challenges, Vision, Objectives, and Transformation," Insight Turkey. Vol. 25, No. 3, (2023), pp. 11-25.
3. "Address of Foreign Minister Hakan Fidan to the Grand National Assembly of Türkiye," SAM Papers, No.26 (January 22, 2024), retrieved from https://www.sam.gov.tr/default.en.mfa.
4. "Asia Anew Initiative," Turkish Ministry of Foreign Affairs, retrieved from https://www.mfa.gov.tr/asia-anew-initiative.en.mfa.
5. "Press Release Regarding the Participation of H. E. Mr. Hakan Fidan, Minister of Foreign Affairs of the Republic of Türkiye, in the Fifth ASEAN-Türkiye Sectoral Dialogue Partnership Trilateral Meeting," Republic of Türkiye Ministry of Foreign Affairs, (July 12, 2023), retrieved from https://www.mfa.gov.tr/no_-171_-sayin-bakanimizin-besinci-asean--uclu-toplantisi-na-katilimi-ve-endonezya-yi-ikili-ziyareti-hk.en.mfa.
6. "Press Release Regarding the Visit of H. E. Mr. Hakan Fidan, Minister of Foreign Affairs of the Republic of Türkiye, to Kazakhstan," Embassy of Republic of Türkiye in Stockholm, (September 10, 2023), retrieved from https://stockholm-emb.mfa.gov.tr/Mission/ShowAnnouncement/405000.
7. "Address of Foreign Minister Hakan Fidan to the Grand National Assembly of Türkiye," SAM Papers.
8. "Address of Foreign Minister Hakan Fidan to the Grand National Assembly of Türkiye," SAM Papers.

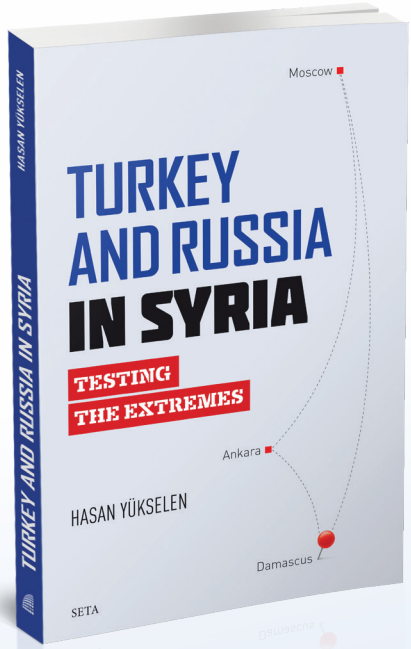

Turkey and Russia in Syria | Testing the extremes

October 2020 | Hasan Yükselen

This book will answer the key research question of which characteristics (changing or enduring) of the Syrian War caused Turkey and Russia to oscillate between the extremes of war and alliance.

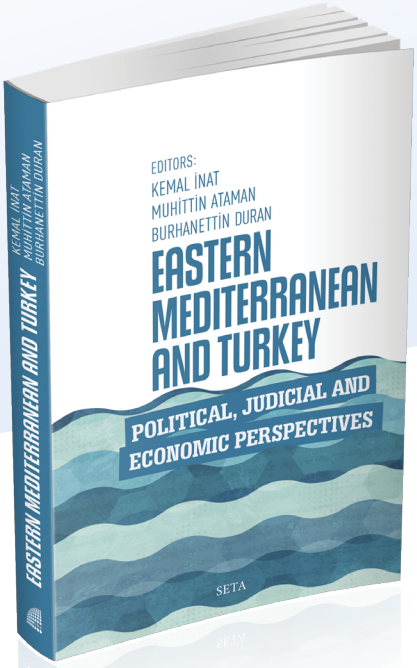

Eastern Mediterranean and Turkey

July 2020 | Kemal İnat, Muhittin Ataman, Burhanettin Duran

This book examines the political, legal, and economic dimensions of the Eastern Mediterranean, and brings new insights into the recent developments and Turkey's policy in the region.

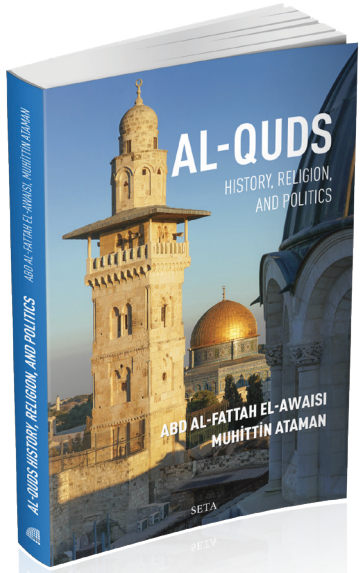

Al-Quds | History, Religion and Politics

September 2019 | Abd al-Fattah EL-AWAISI, Muhittin ATAMAN

Considering the transformation process in the Middle East and the global transition, it is clear that the Palestinian-Israeli question and the issue of al-Quds will continue to dominate the agenda of the Middle East and global system. Recent regional developments such as Trump's decision regarding the future of Jerusalem and the solution proposal called the "Deal of Century" by the Trump Administration demonstrate that the holy city of al-Quds will continue.

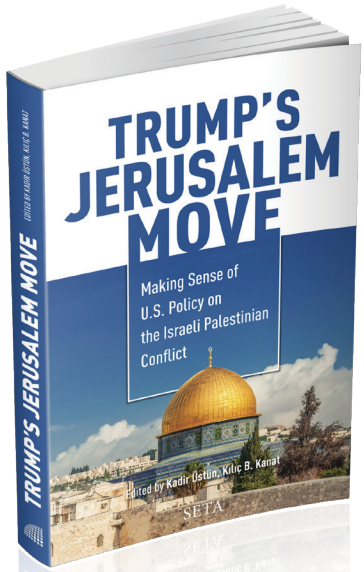

Trump's Jerusalem Move

April 2020 | Kadir Üstün, Kılıç Buğra Kanat

This critically important book includes chapters both contextualizing and discussing the U.S. administration's Jerusalem declaration in great detail. Various sections authored by American, Latin American, European, and Turkish authors examine the international responses to the U.S. President Trump's declaration.

setavakfi setadc setav setavakfi
www.setav.org/en • books@setav.org

SETA